ميثاق الأغلبية الحكومية

ديباجة

إنَّ أحزاب الأصالة والمعاصرة، والاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الدستوري والحركة الديمقراطية الاجتماعية، المشكلة للأغلبية الحكومية، للولاية التشريعية 2026-2031، والتي تترأسها السيدةُ فاطمة الزهراء المنصوري، التي تفضل صاحبُ الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره بتعيينها رئيسةً للحكومة؛

تتخذُ هذا الميثاق السياسي والأخلاقي وثيقةً تعاقدية ملزِمة، ومرجعاً للعمل المشترك المنسجم والمبني على الثقة والتضامن والالتزام والوفاء.

وإذ تقدِّرُ الأحزاب السياسية المشكِّلَة للأغلبية الحكوميةُ والمساندة لها عاليا الإرادة الشعبية والثقة الموضوعة فيها، وتستحضر حجمَ انتظارات المواطنات والمواطنين، وطبيعةَ التحدياتِ والرهانات الداخلية والخارجية المطروحة، إلى جانب تعدُّد الفرص المتاحة أمام بلادنا، والمكتسباتِ الوطنية المتراكمة في شتى المجالات، لتعبر عن إرادتها السياسية القوية في تعزيز المسار السياسي الديمقراطي ببلادنا، وتقوية الثقة في المؤسسات المنتخبة والفعل السياسي، وتوسيع فضاء الحريات والحقوق؛ وترسيخ الحكامة الجيدة؛ و تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي، والارتقاء بالمرفق العمومي وبالخدمات العمومية وبالتوزيع العادل للخيرات؛ و تعزيز الازدهار الاقتصادي المستدام؛ وتقوية السيادة الوطنية في مختلف المجالات؛ وذلك من خلال النجاح في تحقيق مُـــــنجز فعلي يكون له الأثر الإيجابي الملموس على المعيش اليومي لكافة المواطنات والمواطنين.

على هذه الأسس، وبعد الاستقراء المتمعن للتجارب الحكومية السابقة؛ وبعد تثبيت الأرضية المجسِّدة للتقارب الفكري والانسجام السياسي بين أحزاب الأغلبية الحكومية، التي تتوحد حول رؤية إصلاحية طموحة وواقعية وقابلة للتطبيق؛ لتلتزم بالانخراط القوي والمسؤول في بناء المغرب الصاعد الذي ينبغي أنْ يسير بسرعة واحدة، وأن يوفر الكرامة لكافة بناته وأبنائه في جميع المجالات الترابية، وذلك ارتكازاً من هذه الأغلبية على معايير الكفاءة والحسّ السياسي والتواصلي، وعلى قيم النزاهة والاستقامة، وفي إطار ائتلافٍ حكومي منسجم وقوي، وله القدرة على تفعيل مضامين البرنامج الحكومي، وعلى الممارسة الكاملة والسليمة للاختصاصات المخولة دستوريا للحكومة، وأيضاً للبرلمان في احترامٍ تام لأدوار المؤسسة التشريعية وممثلات وممثلي الأمة، ولا سيما لحقوق ولمكانة ومهام المعارضة المؤسساتية.

من هذه المنطلقات، تتعهد مكونات الأغلبية الحكومية، بكل صدقٍ ومسؤولية وأمانة، بأن تكون حريصة كل الحرص على تعبئة أقصى ما يمكن من جُهدٍ جماعي في سبيل إبداع الحلول واتخاذ القرارات وتحمُّل تبعاتها، وعلى حُسن استثمار الزمن السياسي، وعلى جعل الأثر مقياساً رئيساً لنجاعة السياسات العمومية، وعلى ضمان التقائية وتناسُق هذه الأخيرة في إطار نظرة شاملة تنأى عن المقاربات القطاعية والتجزيئية الضيقة.

المرجعيات

إن أحزاب الأغلبية الحكومية والأحزاب المساندة لها، وهي توقِّعُ هذا الميثاق، لتستحضرُ بقوةٍ منطوق وروح دستور المملكة، الديمقراطي والمتقدم، إطاراً مرجعيًّا أساساً، ولا سيما الثوابت الجامعة للأمة، المتجسدة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي.

وفي هذا السياق تستحضر أحزابُ الأغلبية والأحزاب المساندة لها مستلزمات بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، كما تستحضر متطلبات المضي قُدماً في إقامة مؤسسات دولة حديثة مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

وتستحضر مكوناتُ الأغلبية، أيضاً، مستلزماتِ صوْن سيادتنا ووحدتنا الترابية، والحفاظ على تلاحم مقومات هويتنا الوطنية الغنية والمتعددة، الموحدة والمنصهرة، فضلاً عن التشبث بالمساواة وبمنظومة حقوق الإنسان، والانتصار للسلام والتضامن والتعاون، وللقانون الدولي والإنساني.

كما تستحضر مكوناتُ الأغلبية، في هذا الميثاق، المبادئ والقواعد الدستورية المتعلقة بفصل السلط وتوازنها وتعاونها، وبالديمقراطية المواطنة والتشاركية، وبمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

في الوقت نفسه، تستحضر أحزابُ الأغلبية الحكومية والأحزاب المساندة لها التوجيهاتِ الملكية السامية كمرجعية محورية لعمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة، إنْ على مستوى الأولويات المحدِّدة لانطلاق دورةٍ جديدة في مسارنا التنموي-الديمقراطي، من خلال تسريع مشاريع البنيات التحتية إلى جانب ما ينبغي إطلاقه كجيلٍ جديد من الاستراتيجيات الكبرى في مجالات السيادة والأمن المائي والطاقي والغذائي والإقلاع الصناعي والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطوير الاكتفاء

والاحتياطات الاستراتيجية، فضلاً عن أولوية قضايا الشباب، والمسألة الاجتماعية، والقطع مع مغرب السرعتيْن مجاليا، وجذب الاستثمار، ومناخ الأعمال، ودعم المقاولة، والتنمية المجالية المندمجة؛ أو على مستوى معايير العمل الحكومي الواجب تأسيسه على العمل الميداني ترابيا، وعلى الجدية والنجاعة والسرعة في الإنجاز والأثر الملموس وثقافة النتائج، وعلى ترصيد المكتسبات التي تبعث على الاعتزاز بالوطن باعتباره حافزاً يحوّل الانتماء إلى مسؤولية والثقة إلى واجبٍ وطني، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في عدة مناسبات.

هذا، ويستند هذا الميثاق إلى مرجعية النموذج التنموي الجديد، في تقاطعاته العديدة، مع برامج وتصورات الأحزاب المشكلة للأغلبية، ليس على مستوى التشخيص فحسب، ولكن أيضاً على مستوى الأفق الطموح الذي يتوخى تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع. وذلك من خلال بناء اقتصادٍ مدمِج وريادي وقادر على خلق القيمة والثروة والشغل؛ ومجتمع يوفر شروط الازدهار والرخاء للمواطنات والمواطنين، ودولة تضمن تكافؤ الفرص والمساواة والكرامة والحماية؛ وتنمية مستدامة تحافظ على الموارد للأجيال اللاحقة.

ومن البديهي، إلى جانب كل هذه المرجعيات، أن يستند هذا الميثاق الأخلاقي والسياسي للأغلبية إلى المنطلقات الأساس والقواسم المشتركة الجوهرية التي تحملها أدبياتُ ووثائق وتوجهاتُ وبرامج الأحزاب المكونة للأغلبية.

الأهداف

إن أحزابَ الأغلبية الحكومية والأحزاب المساندة لها، وهي تتعاقد حول هذا الميثاق أمام الرأي العام الوطني، تضع نُصبَ أعينها الأهداف الكبرى الآتية:

- خدمة المصالح العليا للوطن، والدفاع المستميت عن سيادته واستقلاليته ووحدته الوطنية والترابية، ولا سيما عن قضية الصحراء المغربية في أفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حولها، في استحضار تام ويقظ لمختلف التطورات الميدانية والدولية التي يعرفها هذا الملف، وارتكازاً على تمتين الجبهة الداخلية لبلادنا وراء قائد الأمة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.
- جعل عمل الأغلبية مدخلاً للتعبئة المجتمعية، ولاستعادة الثقة والمصداقية، ولمصالحة المواطنات والمواطنين مع الفضاء السياسي ومع الشأن العام، والسعي المشترك نحو خلق مناخ سياسي-حقوقي إيجابي ومنفرج؛

- إعطاء نفَسٍ جديد وقوي للإصلاح في شتى المجالات، بما في ذلك الارتقاء بالجهوية واللامركزية واللاتمركز، وترسيخ الحكامة وتخليق الحياة العامة، ومكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح، وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- التفعيل الأمثل للدستور، بنفس ديمقراطي وإصلاحي، والتحمُّل الكامل للمسؤولية السياسية والدستورية، بما يوطِّدُ المسار الديمقراطي ويعزز البناء التنموي لبلادنا.
- الرفع من نجاعة العمل الحكومي والبرلماني في إطار الاحترام التام والتعاون المثمر مع المعارضة البرلمانية، والانفتاح على تصوراتها، وفي إطار نهج مقاربة التشاور حول القضايا المجتمعية الأساسية، بما يخدم تطوير الممارسة والحكامة الديمقراطيتيْن.
- الحرص على تحقيق الوفاء بالتعهدات المضمَّنة في البرنامج الحكومي، على مستويات: توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات وتماسك المجتمع المغربي؛ وتخليق الحياة العامة، والقطع مع الريع من أجل سياسات عمومية ناجعة؛ واستعادة القدرة الشرائية وترسيخ دولة اجتماعية قابلة للاستدامة؛ وإدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق؛ وتأمين السيادة الاستراتيجية واستدامتها، وتكريس الإشعاع الدولي للمملكة؛ وبناء اقتصاد قوي وقادر على تمويل طموحه الاجتماعي والسيادي.

المرتكزات

اقتناعاً من أحزاب الأغلبية الحكومية والأحزاب المساندة لها بأنَّ بلوغ الأهداف أعلاه لن يتمَّ إلا من خلال مقارباتٍ عملية وفعالة تشكِّلُ الخيط الناظم لعملها المشترك، وتضمن الإسهام الناجع لكافة المكونات في تحقيق المنجز المنتظر، فإنها تلتزم بالمرتكزات العملية التالية:

- جعل هذا الميثاق السياسي والأخلاقي مرجعاً جماعيا، مشتركاً وملزماً؛
- الالتزام بأخلاق خدمة الصالح العام، والعمل المتفاني، والاستقامة والنزاهة والشفافية، وتفادي أي تضارب للمصالح، والاستعداد لتقديم الحساب السياسي، والفعالية في الأداء وتحقيق الأثر والنتائج وفق الأجندة الزمنية المحددة؛

- التزام هيئة رئاسة الأغلبية بتنسيق أعمال الأغلبية، بشكلٍ مستمر وناجع، وبطرح ومناقشة القضايا ومشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تكتسي طابعاً مجتمعيا أساسيا، وكذا القضايا الكبرى الطارئة والمستجدة، ضمن هذا الإطار؛
- جعل تنفيذ وتتبع الأهداف الكبرى الواردة في البرنامج الحكومي موضوع حوارٍ وتشاور دائم في إطار هيئات وهياكل الأغلبية؛
- اعتماد التنسيق والعمل المشترك داخل مجلسيْ البرلمان في كافة المبادرات الرقابية والتشريعية وتلك المتعلقة بتقييم السياسات العمومية؛
- الالتزام بالتشاور والتنسيق بين أعضاء الحكومة والأغلبية في البرلمان؛
- السعي إلى التنسيق والتعاون ترابيا بين أحزاب الأغلبية على مستوى الجهات وباقي الجماعات الترابية، وفي الانتخابات الجماعية والجهوية والمهنية المقبلة.
- التعامل الإيجابي والبناء مع ملاحظات وآراء مؤسسات وهيئات الحكامة، وبالانفتاح على مبادرات ومقترحات المعارضة البرلمانية، كما على التصورات والانتقادات الجادة لفعاليات المجتمع وقواه الحية؛
- تعهد جميع الأطراف الأربعة بمتين الأغلبية وتماسكها وتضامنها، وانسجامها وتعاونها، وبالتسهيل المسؤول لعمل هيئاتها وهياكلها، والتقيد الواعي والمسؤول بتوجهاتها وقراراتها؛
- الحرص على ضمان التواصل المستمر والشفاف، الصريح والموضوعي، مع الرأي العام؛
- الالتزام بقواعد العمل التي من شأنها أن تفضي إلى التقائية السياسات، وتنسيق الأعمال والبرامج، مع إرساء آليات مرنة ومبسطة للتنسيق ولتقييم وتتبع الإنجاز حرصاً على تنفيذ كافة التزامات البرنامج الحكومي.

هيئات وهياكل الأغلبية الحكومية

- هيئة رئاسة الأغلبية

تتكون هيئة رئاسة الأغلبية من الأمناء العامين للأحزاب المشكِّلة للأغلبية الحكومية. وترأسها السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، بصفتها رئيسةً للحكومة. تختص هيئة رئاسة الأغلبية بتقييم وتتبع تنفيذ البرنامج الحكومي، وبمناقشة القضايا الوطنية والمجتمعية الكبرى ومستجداتها. تعقد اجتماعاتها دوريا

وبانتظام مرة كل شهريْن وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. يمكن أن يحضر اجتماعاتها ممثلون آخرون عن كل حزبٍ من أحزاب الأغلبية الحكومية. يمكن لهيئة رئاسة الأغلبية تكليف خبراء وكفاءات من أحزاب الأغلبية لدراسة موضوعات محددة وإبداء الرأي الجماعي فيها. تعقد هيئة رئاسة الأغلبية الحكومية مع هيئة رئاسة مجلسيْ البرلمان اجتماعين في السنة بمناسبة افتتاح دورتي أكتوبر وأبريل. وتعقد أيضاً اجتماعا سنويا مع فرق الأغلبية بمجلسيْ البرلمان قبل افتتاح كل سنة تشريعية جديدة.

- **هيئة رئاسة مجلسيْ البرلمان**

تتكون هيئةُ رئاسة مجلسيْ البرلمان من رئيسيْ الغرفتين المنتميْن إلى الأغلبية، ومن رؤساء فرق الأغلبية بمجلسيْ النواب والمستشارين. تختصُّ هيئةُ رئاسة مجلسيْ البرلمان بتنسيق العمل البرلماني المشترك بين مكونات الأغلبية بالغرفتين، وبمناقشة كافة القضايا ذات الصلة بأدوار البرلمان والبرلمانيين والفرق البرلمانية، واقتراح واتخاذ المبادرات التي تندرج في إطار الوفاء بالتزامات الأغلبية، وذلك في احترام تام لاختصاصات رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس المستشارين ولباقي الفرقاء والمكونات السياسية للبرلمان بغرفتيْه. يرأس هيئة رئاسة البرلمان رئيسُ مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين، بصفته السياسية ضمن الأغلبية، وذلك بالتناوب خلال كل سنة تشريعية جديدة، على أن يترأس هذه الهيئة في السنة الأولى رئيسُ مجلس النواب. تعقد هيئة رئاسة مجلسيْ البرلمان اجتماعات دورية ومنتظمة، على الأقل مرة في كل شهريْن، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

- **هيئة رئاسة مجلس النواب**

تتكون هيئةُ رئاسة مجلس النواب من رؤساء فرق الأغلبية بمجلس النواب. يرأسها بالتناوب المستنِد في الترتيب إلى التمثيلية النسبية أحدُ رؤساء فرق الأغلبية بمجلس النواب لمدة سنة تشريعية. تختص هيئةُ رئاسة مجلس النواب بتنسيق كافة أعمال الأغلبية على مستوى الغرفة الأولى للبرلمان، ولا سيما ما يتعلق بتنسيق العمل الرقابي، وبالتعامل مع مشاريع ومقترحات القوانين المطروحة للمناقشة والتصويت، وتبني تعديلات مشتركة، وكذا بالنسبة للتعامل مع المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق وغيرها من الآليات النيابية. تعقد هيئة رئاسة مجلس النواب اجتماعها مرة في الشهر على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

- **هيئة رئاسة مجلس المستشارين.**

تتكون هيئةُ رئاسة مجلس المستشارين من رؤساء فرق الأغلبية بمجلس المستشارين. يرأسها بالتناوب

المستنِد في الترتيب إلى التمثيلية النسبية أحدُ رؤساء فرق الأغلبية بمجلس المستشارين لمدة سنة تشريعية. تختص هيئةُ رئاسة مجلس المستشارين بتنسيق كافة أعمال الأغلبية على مستوى الغرفة الثانية للبرلمان، ولا سيما ما يتعلق بتنسيق العمل الرقابي، وبالتعامل مع مشاريع ومقترحات القوانين المطروحة للمناقشة والتصويت، وتبني تعديلات مشتركة، وكذا بالنسبة للتعامل مع المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق وغيرها من الآليات على مستوى الغرفة الثانية للبرلمان. تعقد هيئة رئاسة مجلس المستشارين اجتماعها مرة في الشهر على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

أحكام ختامية

- تعبر هيئات وهياكل الأغلبية الحكومية عن مواقفها الرسمية عبر بلاغات أو وثائق أو لقاءات إعلامية؛ مع صون حرية التعبير والاقتراح أثناء التداول والمناقشة، ومع الالتزام بالقرارات الجماعية الرسمية.
- يتشبث أعضاء الأغلبية وهيئاتها وهياكلها، في الحكومة والبرلمان، بمنطوق هذا الميثاق وروحه، دون إخلال بمبادئه ومرجعياته وأهدافه؛
- يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ فور التوقيع عليه من طرف رئيسة الحكومة والأمناء العامين للأحزاب المشكِّلَة للأغلبية.

وحُرر بالرباط، في يوم 24 نونبر 2026

التوقيعات:

فاطمة الزهراء المنصوري المنسقة الوطنية للقيادة الجماعية للأمانة العامة لحزب الأصالة والمعاصرة رئيسة الحكومة	نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال	ادريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	محمد نبيل بنعبدالله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية	محمد جودار الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري	عبد الصمد عرشان الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية